

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٢٤٣

الاثنين، ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السير مارك لاييل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيغال
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيدة كنغ
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيدة أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغهري
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتيه
	نيجيريا	السيد ساركي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة دي كارلو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1450903 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد سيرى.

السيد سيرى (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم في ظل الاضطرابات التي تشهدها المنطقة جراء التوترات السياسية الشديدة وزيادة التهديد الأمني الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة، علاوة على الهجمات الأخيرة التي شنتها جماعات متطرفة عنيفة من سوريا ضد القوات المسلحة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي في بلدة عرسال اللبنانية. وبالنظر إلى أن مجلس الأمن قد أبقى قيد نظره بالفعل تلك الحالات المثيرة للقلق، باعتماده في ١٥ آب/أغسطس القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) بشأن التصدي للتهديد الناشئ عن تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، وإصدار بيانه الصحفي المؤرخ ٤ آب/أغسطس بشأن لبنان (SC/11507)، أود أن أركز إحاطتي الإعلامية اليوم عن الحالة في إسرائيل وفلسطين، وخصوصاً في غزة.

وإذ نجتمع الآن، لا يزال وقف إطلاق النار المؤقت بين إسرائيل وغزة سارياً - علماً بأنه في يومه الأخير لتمديدته للمرة الخامسة والأخيرة - في ظل وجود الوفدين الإسرائيلي

والفلسطيني في القاهرة، حيث يواصلان الاجتماعات بشكل منفصل مع السلطات المصرية في إطار جهود حثيثة ترمي للخروج من مأزق العنف والانتقام هذا. وقد سافرت مؤخرًا إلى القاهرة لدعم هذه المحادثات الهامة، في حين ما يزال الأمين العام يواصل العمل مع الطرفين وأصحاب المصلحة لوضع حد للعنف والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وتعتمد آمال السكان في غزة في تحقيق مستقبل أفضل لهم، وتطلعات السكان في إسرائيل إلى الأمن المستدام على تلك المحادثات. وندعو الوفدين إلى الارتقاء إلى تلك المسؤولية. وبحلول الموعد النهائي لفترة التهدئة، في وقت لاحق اليوم - في منتصف الليل في القاهرة، أو الساعة ١٧/٠٠ هنا في نيويورك - فإننا نحث الطرفين على التوصل إلى تفاهم بشأن وقف دائم لإطلاق النار وبوسعه أيضاً التصدي للمسائل الأساسية التي تعاني منها غزة، أو إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق ذلك. وعلى أقل تقدير، نأمل أن يتم تمديد وقف إطلاق النار وأن تبقى الحالة هادئة.

واعتقد أننا جميعاً نتشاطر الشعور بالارتياح لأن إراقة الدماء توقفت حالياً، ولكننا أيضاً نأسف لأن تحقيق هذا التوقف قد استغرق وقتاً أطول مما ينبغي ولم يأت إلا بعد سقوط عدد كبير جداً من الأرواح. إن حصيلة هذا التصعيد الكبير الثالث في غزة خلال ست سنوات مروّعة. لقد قُتل ما مجموعه ٢٠٠٠ فلسطيني تقريباً، منهم ٤٥٩ طفلاً و ٢٣٩ امرأة. ويمثل المدنيون أكثر من ثلثي هذا المجموع. وأصيب حوالي ١٠٠٠٠ أيضاً، ثلثهم تقريباً من الأطفال. وأفادت الأنباء بأن ٦٤ جندياً من جيش الدفاع الإسرائيلي واثنين من المدنيين الإسرائيليين وأحد الرعايا الأجانب قتلوا. وجرح بضعة عشرات من الإسرائيليين بشكل مباشر بسبب الصواريخ أو الشظايا.

وفي مواجهة ذلك الدمار والخسائر في الأرواح، حشدت الأمم المتحدة كل جهد ممكن، بما في ذلك من خلال المشاركة الشخصية للأمين العام، وهي تعمل عن كثب مع أصحاب

فقد دمرت قرابة ١٦٨٠٠ وحدة سكنية أو لحقت بها أضرار كبيرة، مما أثر على ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني.

والتعمير هو الأولوية الرئيسية، في حين أن الصادرات والتحويلات أمر حاسم في مساعدة اقتصاد غزة للوقوف على قدميه من جديد. ومواد البناء - الخرسانة والحديد والأسمنت - يجب أن يُسمح بدخولها غزة لهذا الغرض، ويجب تيسير عبورها إلى غزة بطريقة تلي شواغل إسرائيل الأمنية.

وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها في هذا الصدد. فعلى مدار سنوات، استوردت الأمم المتحدة مواد البناء لمشاريعها بموجب آلية متفق عليها مع حكومة إسرائيل، تتألف من تدابير قوية لرصد الاستخدام المدني الحصري لجميع المواد الداخلة بموجب تلك الآلية. وأثبت هذا النظام فاعليته ومنع تحويل المواد عن وجهتها وسمح بالتنفيذ الناجح لمشاريع حيوية وعزز الثقة. والحجم الهائل للتعمير المطلوب حالياً لا يمكن التصدي له إلا بمشاركة على نطاق واسع من قبل السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص في غزة، الأمر الذي يعني الحاجة إلى إدخال كميات أكبر من المواد إلى غزة. ونحن على استعداد للنظر مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في كيفية توسيع نطاق آلية الأمم المتحدة التي أثبتت جدواها لرصد برنامج للتعمير تقوده السلطة الفلسطينية ويكون القطاع الخاص قاطرة في غزة.

ولن يمكن أيضاً الاستغناء عن مشاركة مجتمع المانحين لمساعدة غزة للوقوف من جديد على قدميها. ونحن نؤيد الإعلان الصادر اليوم عن النرويج ومصر بشأن مشاركتها في استضافة مؤتمر للمانحين بمجرد تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار وتهيئة ظروف دخول مناسبة.

ومما يثلج صدري أن حكومة الوفاق الوطني عازمة على قيادة تنفيذ جدول أعمال تعمير غزة في إطار الاضطلاع بمسؤولياتها المشروعة كونها الحكومة الشرعية لفلسطين، بالتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين. وفي

المصلحة الإقليمية والدولية لإنهاء العنف. ولم نتوان على الرغم من النكسات، لأن الخسائر في أرواح المدنيين كانت لا تُحتمل. ونجحنا في مناسبتين. ففي ١٧ تموز/يوليه و ٢٦ تموز/يوليه، وفرت فترات الهدنة لأغراض إنسانية للمدنيين قسماً من الراحة من العنف كانت هنالك حاجة ماسة إليه. وقد منح وقف إطلاق النار المؤقت السائد حالياً المدنيين فترة راحة مماثلة خلال الأيام الثمانية الماضية، وأود أن أثني على حكومة مصر لتوسطها في التوصل إليه. ومن الضروري أن تبقى الأسلحة صامتة للسماح للمدنيين باستئناف ضروريات حياتهم اليومية والسماح بزيادة الجهود الإنسانية وجهود الإنعاش المبكر لتلبية الاحتياجات العديدة لسكان غزة، مثل الإصلاحات العاجلة لشبكات المياه والكهرباء والجهود الرامية إلى إيجاد مأوى أكثر قابلية للاستمرار للمشردين غير القادرين على العودة إلى ديارهم المدمرة.

ولا أزال على اقتناع بأننا يجب ألا نترك غزة في الحالة التي كانت عليها قبل هذا التصعيد الأخير. وإلا فإن القيود المفروضة على القطاع بشأن خروج البضائع والأشخاص ودخولهم ستستمر في تأجيج عدم الاستقرار والتخلف والصراع، وأخشى من أن اندلاع التصعيد المقبل لن يكون سوى مسألة وقت.

وكما أبلغت الجمعية العامة مؤخراً من القاهرة، فإن المعادلة الأساسية يجب أن تتمثل في إنهاء الحصار على غزة ومعالجة شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة. وقد أصبح ذلك أكثر إلحاحاً نظراً لحجم الدمار غير المسبوق الذي لحق بالقطاع خلال هذا التصعيد الأخير ومستوى الاحتياجات الإنسانية المترافق معه والذي لم يسبق له مثيل. لم يكتمل بعد تقييم احتياجات تعمير غزة، ولكن هناك مؤشرات على أن حجم إعادة البناء سيعادل ما يقرب من ثلاثة أضعاف عملية التعمير التي تلت عملية "الرصاص المصبوب" في عام ٢٠٠٩.

١٠٨ منشآت تابعة للأونروا. ففي ٢٩ تموز/يوليه، تعرّض فرع مكثي، مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في غزة للإصابة بعدد من القذائف التي ألحقت أضراراً بالمبنى الرئيسي وبمركبات الأمم المتحدة. وفي ثلاث مناسبات، عثر على صواريخ في مدارس الأونروا التي كانت شاغرة في ذلك الوقت. وهذه الحوادث أمر غير مقبول، وهي أمثلة على عدم احترام الأطراف لأحكام القانون الدولي الحيوي التي توفر الحماية لمنشآت الأمم المتحدة وموظفيها وتحمي المدنيين. ودعا الأمين العام إلى إجراء تحقيق شامل في هذه الحوادث لضمان المساءلة التامة.

لم يتضح بعد نوع التفاهم بشأن وقف إطلاق النار الذي سينبثق عن المحادثات أو ما إذا كان سيتم التوصل إليه في غضون الموعد النهائي الذي يقترب سريعا. وعلى أية حال، نعتقد أن أي حل مستدام يجب أن يتصدى لمسائل الحوكمة والتعمير والأمن - كل ذلك في سياق عودة سلطة فلسطينية شرعية واحدة إلى غزة لتضطلع بإعادة الهيكلة المؤسسية، بما في ذلك القطاع الأمني، وينبغي أن تتولى تدريجياً السيطرة الفعلية والحصريّة لاستخدام القوة من خلال نشر قوات الأمن الفلسطينية على المعابر الحدودية وفي جميع أنحاء غزة. لا شيء من ذلك سيكون سهلاً، لكننا لا نرى أي طريقة أخرى لتغيير الديناميات في غزة. وحسب الاقتضاء، وبالتعاون مع شركاء آخرين مثل الاتحاد الأوروبي، ستدعم الأمم المتحدة حكومة الوفاق الوطني في هذه المهام، مع الاستفادة من وجودنا على أرض الواقع. ونحن على استعداد للاضطلاع بذلك الدور، شريطة أن تتاح لنا الموارد والولاية ذات الصلة. ونؤكد أيضاً على أهمية وجود ترتيب رصد دولي لدعم تفاهات وقف إطلاق النار. وبالنظر إلى الآثار المترتبة على السلام والأمن في المنطقة، إنني على ثقة بأن المجلس سينظر في اتخاذ أي إجراء يعتبره ضرورياً لدعم وقف دائم لإطلاق النار في الوقت المناسب.

الأسبوع الماضي، اجتمعت مع نائب رئيس الوزراء زياد أبو عمرو في غزة. وأعرب عن تقديري لتمكّنه من دخول غزة عن طريق معبر إيريتز. وبعد أن رأيت بأمر عيني الدمار الواسع النطاق، حيث سُويت أحياء سكنية كاملة بالأرض، ناقشت سبل المضي قدماً مع نائب رئيس الوزراء وزملائه الوزراء. وأكد لي السيد أبو عمرو أن حكومة الوفاق الوطني ملتزمة بالتصدي للتحديات العاجلة والجسيمة في مجالات الحوكمة والتعمير والأمن كجزء من إعادة غزة لما كانت عليه تحت سلطة حكومة فلسطينية شرعية واحدة، تنقيد بالتزامات منظمة التحرير الفلسطينية. وأكرر النداء الذي وجهته في الأسبوع الماضي في غزة. وأدعو الجميع في غزة إلى الاصطفاف خلف حكومة الوفاق الوطني وتمكينها لتضطلع بمهامها ولكي تحقق التغيير الإيجابي الذي يمثل تحولا والذي تحتاجه غزة بشدة. فعزة بحاجة ماسة الآن إلى المنازل والمستشفيات والمدارس، لا إلى الصواريخ والأنفاق والصراع. ونتوقع من حماس وجميع الفصائل الأخرى التصرف بمسؤولية في هذا الصدد والامتناع عن أي عمل يتعارض مع جدول الأعمال هذا.

لقد شعرنا بقلق بالغ جداً خلال هذا التصعيد إزاء الخروقات لحرمة مباني الأمم المتحدة. ففي ثلاث مناسبات، لحقت إصابات مباشرة بمدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على الرغم من المعرفة الكاملة لأطراف الأعمال العدائية بأنها كانت في ذلك الوقت تُستخدم أماكن لإيواء سكان غزة الذين فروا من ديارهم بحثاً عن مأمن من القتال. وقُتل ما مجموعه ٣٨ شخصاً في هذه الحوادث الثلاثة و جرح ٣١٧. وقتل ١١ من الزملاء في الأونروا أثناء أدائهم لواجبهم. وقد دفعوا، هم وغيرهم كثيرون، حياتهم ثمناً لجهودهم البطولية الرامية إلى حماية الفئات الأضعف والتخفيف من معاناتها، لذا فنحن نكرم ذكرهم. وحسب التقديرات، فقد تضررت

الحادث. وفي اليوم نفسه، أطلق راكب دراجة نارية مجهول الهوية النار وأصاب جندياً إسرائيلياً في منطقة جبل المكبر في القدس.

وأخيراً وليس آخراً، يجب ألا تغيب عن بالنا الصورة الأكبر. ينبغي أن تشكل الحالة المتزايدة الاضطراب في الضفة الغربية والقدس الشرقية، إلى جانب أزمة غزة، إنذاراً قائماً لجميع الأطراف المعنية بما يحبوه المستقبل إن لم نغير الاتجاه السلي الحالي إلى واقع الدولة الواحدة، وهو أمر بمقدور الأطراف القيام به الآن. لا بد من وضع حد فوراً للانزلاق نحو حالة من الصراع الدائم وانقطاع الأمل. يجب أن ينتهي الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧. والحل القائم على وجود الدولتين هو السيناريو الوحيد القابل للتطبيق في هذا الصدد. ومع إتاحة الدعم، يجب أن ندعو على وجه السرعة كلا الطرفين إلى العودة إلى مفاوضات مجدية من أجل التوصل إلى اتفاق على وضع نهائي تعيش فيه إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية.

والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

وقد ترافق اندلاع الشرارة في غزة مع زيادة التوترات والعنف في الضفة الغربية. فمند ٢٣ تموز/يوليه، خرجت مظاهرات ضد العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، على أساس يومي تقريباً، ولا سيما حول نقاط التفتيش ومحيطات اللاجئين، وأفضت غالباً إلى وقوع اشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية. وحدث أهمها يوم ٢٤ تموز/يوليه أثناء أكثر الليالي قدسية في شهر رمضان حينما شارك ما يقرب من ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ فلسطيني، بينهم بعض مسؤولي السلطة الفلسطينية، في مسيرة نحو حاجز قلنديا. وامتدت المظاهرات والاشتباكات أيضاً إلى القدس الشرقية. وقُتل ما مجموعه ١٧ فلسطينياً، من بينهم طفلان، وجرح ما يقرب من ١٤٠٠ خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ونفذت قوات الأمن الإسرائيلية قرابة ٣٠٠ عملية تفتيش واعتقال، حيث أُلقت القبض على ٦٢٣ فلسطينياً. كما أصيب ١٧ فرداً من قوات الأمن الإسرائيلية. وأدت هجمات المستوطنين إلى مقتل فلسطيني واحد وجرح ١٩ آخرين. وأصيب ١٢ مستوطناً على يد فلسطينيين.

وفي ٤ آب/أغسطس، وفي أحد الشوارع قرب الخط الأخضر في القدس، دهس فلسطيني يقود حفارة أحد المشاة الإسرائيليين فقتله ثم قلب حافلة ركاب، مما أدى إلى إصابة خمسة إسرائيليين. وقُتل الفلسطيني برصاص الشرطة الإسرائيلية في مكان